جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دروس على الخط في مقياس: الفساد وأخلاقيات العمل

السنة الثانية شعبة العلوم الاقتصادية

إعداد الأستاذ عبدالواحد غردة

المحور الثالث: أنواع الفساد

الدرس الأول على الخط : تابع أنواع الفساد (الأنواع الأولى قدمت في المدرج قبل توقف الدراسة)

يوجد عدة معايير لتصنيف الفساد ومن أهم هذه المعايير ما يأتي:

أولا. الفساد طبقا للمجال الذي نشأ فيه:

يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير التي تم من خلالها تصنيف أنواع الفساد، حيث يمكن تقسيم الفساد تبعا لهذا المعيار إلى الآتي:

1. **الفساد الإداري:** يعد الفساد الإداري من أهم المظاهر التي تثير الإهتمامات العلمية في درسات التنمية في كافة جوانبها، ولعل من أهم المناهج الفكرية لدراسة الفساد الإداري:

أ.المنهج القديم (القيمي) Moral Method

يرى أنصار هذا المنهج أن الفساد الإداري هو نتيجة لانحراف قيمي يتخذ سلوكيات منحرفة عن النظام العام، بهدف تحقيق أهداف ومصالح شخصية، ومن أنصار هذا المنهج دوبل (Dobel) وكايدن (Caiden) حيث يعرف الأول الفساد الإداري بأنه "القصور القيمي عند الأفراد الذي

يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة والتي تخدم المصلحة العامة". أما الثاني فعرفه على أنه "فقدان السلطة القيمية وبالتالي إضعاف فاعلية الأجهزة الحكومية".

وقد واجه هذا المنهج العديد من الانتقادات أهمها أن مفهوم القيم مفهوم نسبي غير ثابت يصعب التحقق منه بالاضافة إلى أن حدود النظام القيمي غير واضحة وقد يتم الانحراف عنها.

ب. منهج المعدلين (العمليين أو الوظيفيين): برز هذا المنهج في ستينات القرن العشرين على انقاض المنهج القديم، ومن أنصاره (Gerald E.Caiden) و Naomi J.Caiden فقد عرفو الفساد الإداري بأنه" "السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية محاباة لاعتبارات خاصة كالأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية أو ارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية" كما عرفوه بأنه " الحالة التي يدفع فيها الموظف نتيجة لمحفزات مادية أو غير مادية غير قانونية، للقيام بعمل ما لصالح مقدم الحوافز وبالتالي إلحاق الضرر بالمصالح العامة" .

وحسب هذا المنهج فإن سبب ظهور الفساد الإداري بشكل عام يعود إلى ممارسة سلوكيات منحرفة تماما عن قواعد العمل وإجراءاته المتبعة في النظام الإداري نتيجة لحصول الموظفين المسؤولين عن تنفيذ تلك القواعد والإجراءات على مغريات من قبل جهات وأطراف أخرى. وقد تعرض هذا المنهج لعدة انتقادات أهمها:

- لم يكن القصور والنواقص في قواعد عمل الأجهزة الإدارية هو السبب الوحيد في شيوع الفساد الإداري بل إن الجوانب القيمية وحالات الفساد النظامي هي أيضا من مسببات شيوع هذه الظاهرة.
- إن ظهور الفساد لا يرتبط فقط بالحوافز غير المشروعة المقدمة من قبل أطراف أخرى بل قد يرتبط أيضا بالاندفاعات الشخصية عند الموظفيين أنفسهم ولمصلحتهم الذاتية.

- إن الفساد لا يظهر فقد في الدول النامية وإنما قد يظهر أيضا في الدول المتقدمة وإن كان لربما بنسبة أقل.

ج. المنهج المعاصر " منهج اللامعدلين أو ما بعد الوظيفيين: وقد ظهر هذا المنهج في سبعينيات القرن العشرين ويمثل عودة إلى المنهج القديم (المنج القيمي) حيث اعتمد على المنهج القيمي أيضا في وضع بعض المفاهيم، معتبرا من غير الممكن إهمال المنهج القيمي إذ يرتكز مؤيدوا هذا المنهج في مفاهيمهم على اعتبار "الفساد الإداري ظاهرة لا تقتصر على الممارسات الفردية بل تعتمد على أكثر من ذلك فتأخذ طابعا نظاميا يسعى لتكريس النفس والاستمرار وليس التفاني الذاتي مع حركة تقدم المجتمع " إن انصار هذا المنهج يضعون استراتيجية متعددة الاتجاهات للتعامل مع خطر الفساد قائمة على أساس تنمية الوعي المجتمعي العام من خلال خلق جو مفعم بما يعرف بعدالة المجتمع.

ووفقا لهذا المنهج عرف الفساد الإداري بأنه "حصيلة الاتجاهات والأنماط السلوكية المتأصلة ليس فقط في الهياكل الإدارية بل في المجال الاجتماعي ككل وفي النمط الحضاري و في قلوب و عقول الموظفين المدنيين والمواطنين على حد سواء"

وعليه يمكن أن نقول إن الفساد الإداري هو سلوك منحرف عن الواجبات الأساسية للعمل، ينجم عنه حصول صاحب السلطة على مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة. وهو لا يقتصر على قطاع معين بل يمتد إلى أبعد من ذلك فيشمل كافة قطاعات الدولة والقطاع الخاص.

وعلى كل ومن أجل تعريف محدد للفساد الإداري لا بد أن ينطوي التعريف على المضامين التالية:

– سلوك غير سوي مخالف للقانون واللوائح والنظام والتعليمات غير منسجم مع القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع.

- أن الفاعل هو الموظف العام بالحكومة أو شركات قطاع الأعمال.
- أنه عمل ناتج عن سوء استخدام المنصب أو استغلاله ويهدف إلى خدمة أغراض خاصة أو تحقيق منافع شخصية مادية أو معنوية.
- أن الفساد الإداري من الممكن أن يحدث على المستوى الفردي كما يمكن أن يحدث على مستوى الجماعة.
- خطر الفساد الإداري يؤدي إلى الحاق الضرر بالمصلحة العامة.

2. **الفساد الإقتصادي:**

بداية نشير أن الفساد لم يكن موضوعا محوريا في إبحاث الاقتصاديين ودراستهم خلال فترة السبعيانات والثمانيات، حيث ترك النقاش بشأنه للباحثين في علم الإدارة العامة، وكذلك الباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية، وركز هؤلاء في دراساتهم على النواحي القانونية والإدارية وسبل معالجتها، غير أن الوضع تغير تماما في مطلع التسعينات، حيث بدأ علماء الاقتصاد يهتمون بموضوع الفساد بصفة خاصة ودور المؤسسات بصفة عامة باعتبارها عوامل رئيسية من شأنها أن تؤثر في كافة تشغيل الاقتصاد الكلي ومن تم أداء الاقتصاد ذاته، وعليه فنجد بعض التعاريف التي ركزت على أثر الفساد بصفة عامة على الجانب الاقتصادي في تعريف الفساد اقتصاديا ومن أمثلة ذلك التعريف الذي يرى أن الفساد "هو ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة والذي يفضي إلى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية، و زيادة الأعباء على الموازنة العامة، أو خفض كفاءة الأداء الاقتصادي، أو سوء توزيع الموارد، بقصد تحقيق منافع شخصية، مادية أو غير مادية، عينية كانت أو نقدية على حساب المصلحة العامة".

كما عرفه البعض بأنه: "تخصيص الموارد وتوزيع العائد الاقتصادي وفق اعتبارات المصلحة الخاصة وليس وفق الصالح العام أو بالتضاد معه".

ويمكن القول أن الفساد الاقتصادي يشمل كافة الانحرافات التي تؤدي إلى إلحاق الضرر بالبناء الاقتصادي للدولة، والتي يهدف القائمين بها إلى تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة.

3. **الفساد المالي:**

يقصد بالفساد المالي ذلك السلوك المنافي للقوانين والأخلاق والقائم على الأخلال بالمصالح والواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة. وهو ليس حكرا على النشاط الذي يتصل بالوظيفة العامة فقط بل خارجها أيضا.

كما يعرف أيضا بأنه "يتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية المختصة بفحص ومراقبة الحسابات والأموال، ويمكن ملاحظة مظاهره في : الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة وتفشي المحسوبية".

4.الفساد السياسي:

عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد السياسي بأنه" استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسؤوليين سياسيين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة ولا يشترط أن يشمل تبادلا للمال فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ أو منح تفضيل معين" ، كما عرف بأنه: " كل ما يتعلق بسوء استخدام السلطة والنفوذ والمناصب الحكومية العليا وما دون ذلك من قبل النخب الحاكمة والأحزاب المسيطرة على مؤسسات الدولة لأجل منافع خاصة، وكذلك بمخالفة القواعد التي تنظم عمل المؤسسات السياسة. والفساد السياسي لا ينحصر على النظام السياسي الديكتاتوري دون غيره إذ أنه يوجد أيضاً

في الأنظمة الديمقراطية خصوصا في حالة غياب الرقابة كما يوجد في الأنظمة المستبدة وكذلك داخل نظام الحزب الواحد والأحزاب المتعددة ...الخ."

ويتمثل الفساد السياسي في الصور الآتية:

- فساد القمة " وهو الفساد الخاص برئيس الدولة وهو من أكثر الفساد السياسي إنتشارا خاصة في الدول النامية".
- فساد الهيئات التشريعية والتنفيدية.
- الفساد السياسي من خلال شراء الأصوات، وتزوير الانتخابات، وفساد الأحزاب السياسية وقضايا التمويل.

5. الفساد الأخلاقي:

ويشير إلى مجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الشخص وتصرفاته. هو من مظاهر الفساد التي تنتشر في المجتمعات المختلفة بسبب السلوكيات الخاطئة، والأخلاق السيئة، ومن أشكاله العلاقات غير الشرعية بين الجنسين، والعري في اللباس، والفحش في الكلام، وسوء الأدب في التعامل مع الغير.

6. الفساد الثقافي:

وهو " كل ما يخرج بالأمة عن ثوابثها، ويعمل على تفكيك هويتها، ويمس قيمها"

ويتمتع الفساد الثقافي بحصانة ما يسمى بحرية الرأي تارة وبحرية الإبداع تارة أخرى رغم أن هذه الحرية لا تمارس إلا لمساس الثوابت العامة والقيم الاجتماعية.

ثانيا. أنواع الفساد من حيث الحجم

يمكن التمييز بين:

أ. الفساد الصغير (**Minor Corruption**) (فساد الدرجات الوظيفية الدنيا): وهو الفساد الذي يُمارَس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين، لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى من الآخرين.

ب.الفساد الكبير (**Gross Corruption**) (فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين): والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة، وهو أهم وأشمل وأخطر ؛ لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة.

ثالثا.أنواع الفساد من حيث الانتشار:

أ. **الفساد المحلي:** يقصد به ما ينتشر من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد ضمن المناصب الصغيرة ومن اللذين لا ارتباط لهم خارج الحدود.

ج. **الفساد الدولي:** وهو الفساد الذي يأخد أبعادا واسعة وكبيرة تصل إلى نطاق عالمي ضمن نظام يعرف بالاقتصاد الحر. وقد تترابط الشركات المحلية والدولية والقيادة السياسية فتأخد شكل منافع ذاتية ومتبادلة يصعب التفريق بينهما وفي هذا النوع تكمن الخطورة العظمى على المدى الواسع.

رابعا.أنواع الفسا د وفق انتماء الأفراد المنخرطين في الفساد:

أ.فساد القطاع العام: يقصد به ما ينتشر من مظاهر الفساد داخل القطاع العام، حيث يكون الموظفون العموميون هم مصدر هذا الفساد.

ج:فساد القطاع الخاص: ويتمثل في استغلال الخواص والمؤسسات الخاصة لنفودهم داخل الدولة بفضل ما يملكونه من مال للتأثير على أصحاب القرار من مسؤوليين حكوميين أو على موظفي القطاع العام.